«المالية» البرلمانية توافق على تعديلات قانون التراخيص التجارية

اجتماع اللجنة المالية البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها أمس، على التعديلات المقدمة على قانون التراخيص التجارية وأحالته الى المجلس لعرضه على جدول الأعمال.

وقالت مقرر اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة استكملت في اجتماعها امس مناقشة مشروع قانون بشان تشجيع الاستثمار المباشر وانشاء هيئة للاستثمار الاجنبي بحضور ممثلي مكتب استثمار رأس المال الاجنبي.

وأضافت النائبة الهاشم ان هناك تباينا في وجهات النظر بين اللجنة المالية والاقتصادية وممثلي المكتب «ونحن نرى أن تكون الهيئة مستقلة وقائمة بذاتها وترافق القيادة السياسية في مهماتها الاقتصادية حتى يكون ذلك عاملا مساعدا لفتح باب الاستثمار الاجنبي» مشيرة الى ان وجهة نظر ممثلي مكتب استثمار رأس المال الاجنبي تتمثل في أن تكون الهيئة «تحت رئاسة وزير التجارة والصناعة».

وذكرت ان اللجنة بصدد مناقشة حزمة من المشاريع المالية والاقتصادية لتشجيع المستثمر الاجنبي وتحقيق رغبة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا مهما.

في اجتماع ضم مسؤولي مكتب الشهيد المسؤول عنهم

«حقوق الإنسان البرلمانية» ناقشت ملف تجنيس أبناء الشهداء «البدون»

■ العدوة: طلبنا من مكتب الشهيد كشوفاً واتضح أن عدد من لم يجنسوا 14 أسرة فقط

■ المكتب بلغنا برفع هذه الملفات إلى اللجنة العليا للجنسية من أجل منحهم الجنسية

■ نأمل الانتهاء من ملف تجنيس أبناء الشهداء الذين استشهدوا خلال الغزو ثم شهداء «الواجب»

■ التقينا عائلة بوغيث وقدموا للجنة طلبا لتوفير ضمانات لمحاكمة ابنهم في أمريكا

ناقشت لجنة شؤون حقوق الانسان ودراسة أوضاع غير محددي الجنسية «البدون» البرلمانية أمس ملف تجنيس أبناء الشهداء من فئة البدون وذلك مع مسؤولي مكتب الشهيد.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد العدوة في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان تجنيس أبناء الشهداء وذويهم انطلق منذ العام 1994 مشيرا الى انه «تم استدعاء مكتب الشهيد وطلبنا منهم اعداد كشوف لمن تبقى في هذه الفئة واتضح أن عددهم 230 ملفا بالكامل ولم يظل سوى 14 أسرة لم يتم تجنيسها حتى الان».

وأضاف العدوة ان مكتب الشهيد أبلغ اللجنة بانه رفع هذه الملفات والكشوف المتبقية أكثر من مرة الى رئيس الجهاز المركزي الكويتي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وكذلك اللجنة العليا للجنسية من أجل منحهم الجنسية.

وبين ان اللجنة قامت بعملها تجاه هذه الفئة آملا الانتهاء من ملف تجنيس أبناء الشهداء الذين استشهدوا خلال الغزو أولا وبعدها يتم الانتقال الى الشهداء الآخرين كشهداء الواجب «لان الكل يستحق شرف الجنسية».

وأشار العدوة ان اللجنة «التقت أفراد عائلة سليمان بوغيث الذي يحاكم في الولايات المتحدة الامريكية» مبينا أنهم «قدموا للجنة طلبا لتقوم بالجانب الانساني بالمساعدة في توفير ضمانات لمحاكمة ابنهم في امريكا والسماح لهم بمقابلته وزيارته للاطمئنان عليه وتوكيل محام للمرافعة عنه».

وأشار الى أن اللجنة «وافقت على الالتقاء بمسؤولي وزارتي الخارجية والداخلية لتقديم المساعدة لأسرة سليمان بوغيث بهذا الشان ولن تدخر جهدا في مساعدة هذه الاسرة الكويتية».

علي الراشد يقلد الضابطين رتبتيهما بحضور الخرينج والكندري

بحضور الخرينج والكندري بعد مرسوم أميري صدر بترقيتهما

الراشد يقلد ضابطين في حرس المجلس رتبتيهما الجديدتين

استقبل رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد أمس الامين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الامة العميد الركن بسام هاشم الرفاعي يرافقه مدير ادارة العمليات العقيد ناصر فايز المطيري وذلك لتقليدهما رتبتيهما الجديدتين.

وكان مرسوم أميري قد صدر بترقية العميد الركن بسام هاشم الرفاعي الى رتبة لواء ركن كما نص المرسوم الاميري الثاني على ترقية العقيد ناصر فايز المطيري الى رتبة عميد.

حضر مراسم التقليد نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج والامين العام للمجلس علام الكندري

لقطة جماعية للراشد مع المكرمين

أكدوا أن ماطرحه خلال لقاء الكتاب يعد نموذجاً لما هو مطلوب خلال المرحلة المقبلة

نواب لـ «الصباح»: نرحب بخارطة طريق المبارك للنهوض بالبلاد

كتب مصطفى كامل

■ الفضل: نريد أن يصبح التواصل مع الإعلام نهجاً حكومياً لأهميته في إبراز الخطط التنموية

نبيل الفضل

■ المطوع: ضرورة تطبيق القانون وفقا لمسطرة واحدة على الكل دون استثناء

عدنان المطوع

■ الصالح: نشعر بوجود نية حقيقية للإصلاح لدى المبارك نابعة من حس وطني صادق

خليل الصالح

■ هناك الكثير من الملاحظات والتي تعود إلى قلة الخبرة الحكومية في التعامل مع الإعلام المحلي

■ المبارك وفق فيما أثاره من موضوعات خاصة فيما يتعلق بالمصالحة أوالحوار مع المعارضة المبطلة

■ نشيد بتأكيد المبارك تطبيق القانون على المتجاوزين والمقصرين مهما كانت شخوصهم

■ نرى ما أكده الرئيس يتحقق على أرض الواقع من خلال خطوات جادة وواضحة

■ لا أحد يستطيع أن ينتقص من حجم إجراءات رئيس الوزراء فهو صوت واضح غير متلون

■ سموه كان موفقاً في تناول القضية الأمنية وغيرها من القضايا التنموية

حيا النائب نبيل الفضل الخطوة التي أقدم عليها سمو رئيس الوزراء في لقائه للاعلاميين وطالب بان يصبح هذا الامر نهجا حكوميا في التواصل مع وسائل الاعلام المحلية المختلفة لاسيما في ظل تاريخ سيئ من عدم التعاون الجيد ما بين الحكومة والاعلام وجهلها باهميته وانغماسها بالسباق السياسي وذلك على حد تعبيره.

واضاف الفضل في تصريح خاص لـ«الصباح» نتمنى ان تكون هذه البادرة خطوة موفقة وجديدة في هذا العمل مشددا في الوقت ذاته على ضرورة ان تتم الاستفادة من الاخطاء التي شابت هذا اللقاء خاصة فيما يتعلق بالتنسيق والاعداد ونوعية من تم استدعاؤهم من الاعلاميين او المشرفين على هذا الحوار مع سمو الرئيس لافتا ان هناك الكثير من الملاحظات والتي تعود الى قلة الخبرة الحكومية في التعامل مع الاعلام المحلي.

واوضح الفضل ان رئيس الوزراء وفق فيما اثاره من موضوعات ونقاط خلال لقائه وما تم طرحه خاصة فيما يتعلق بالمصالحة او الحوار مع افراد المعارضة المبطلة حيث ان سموه اكد انه لا يوجد شيء حتى يتم التحاور بشانه وان ابواب الحكومة مفتوحة امام الجميع دون استثناء ونوه الفضل انه ليس صحيحا على الاطلاق ما يحاول البعض الترويج له بان الحكومة تريد الحوار مع المعارضة مشيرا ان من يريدون التحاور هم من يدعون بانهم لا يرغبون فيه وهم الاغلبية لافتا انهم يركضون خلف سراب الحوار لكي يحموا انفسهم من العقوبات القانونية التي تنتظرهم خاصة وانهم ينتشدون شروطا للتحاور اهمها ايقاف القضايا ضدهم مشددا على انه لا يمكن نهائيا الاخلال بالعدالة لاجل استرضاء ايا ما كان.

وتابع الفضل مستطردا ما اكده رئيس الوزراء فيما يتعلق بشبكة التجسس الاماراتية مشيرا ان سموه سبق وصرح خلال الجلسة الخاصة بالحالة الامنية بان هناك ثمة معلومات لدى الجانب الكويتي تؤكد وجود تمويل كويتي لافراد الخلية غير انه لا يمكن لسموه الافصاح عن اسماء المواطنين الكويتيين المتورطين بهذا الفعل لحين استكمال التحقيقات من قبل الجانب الاماراتي ولفت الفضل انه بات لزاما على سمو الرئيس بل ومستحق ان يفصح عن الاسماء الكويتية المتورطة في هذه الجريمة لاسيما بعد ان انتهت دولة الامارات من التحقيقات الجنائية مشيرا انه من غير المعقول ان يكون هناك اناس متهمون بالانقلاب على دولة شقيقة وهم يتحدثون عن الوطنية واللحمة.

وعن تاكيد سموه بتشكيل فريق لرصد التسيب الحكومي قال الفضل ان ذلك يعد خطوه جيدة من سموه الاعتراف بان هناك تسيبا حكوميا لافتا ان العبرة ليست في وضع فريق للتقييم خاصة وان الفساد المنتشر في وزارات الدولة اكبر من ان يخفى او يحتاج اليه لاكتشافه مشدد على ضرورة تطبيق القوانين على المخالفين والمقصرين منوها انه للاسف في الكويت الكل تعود على اللواب وعدم وجود عقاب وذلك على حد تعبيره وان من شان ذلك ما شجع بعض الافراد في الاغلبية ان يتحدثوا عن اسقاط القضايا وتابع الفضل مخاطبا سمو رئيس الوزراء انه لا يوجد بلد في العالم يعيش بميزان ذي كفة واحدة وانه مادمت تحرص على مكافاة المجتهدين ايضا في المقابل لابد ان تعاقب المخطئ والمقصر منوها ان هناك الاف من الكويتيين مسجلين في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية ويتقاضون رواتب ولكنهم لا يعملون «لا يداومون» مؤكدا ان الكويت تعيش في حالة مخجلة لم يمر بها من قبل خاصة وان من يدعون الوطنية والاصلاح ومحاربة الفساد هم انفسهم موظفون بالدولة ولا يذهبون الى عملهم ويتقاضون رواتب دون وجه حق مستعرضا امثله اعلاميين زايد الزيد و محمد الوشيحي على حد تعبيره.

ومن جانبه قال النائب خليل الصالح انه من خلال ملاحظته لتصريحات سمو رئيس مجلس الوزراء لوسائل الاعلام والمشفوعة بلقاءات سموه المتواصلة مع اعضاء الحكومة وايضا نواب البرلمان يشعر بوجود نيه حقيقة لدي سموه نابعة من حس وطني بالدرجة الاولي وعليه لا يستطيع ان ينتقص احد من اجراءات سموه وواضح ان هناك صوت مباشر غير متلون واضحا وصريحا الى كل من يحاول ان يزعزع امن الكويت.

واضاف الصالح في تصريح خاص لـ «الصباح» ان رئيس الوزراء تناول قضية الامن وكان موفقا فيها لانها من اهم القضايا التي يجب الوقوف امامها مشيرا انه بعد ما صدر عن سموه فهناك تطمينات باتت موجودة بان الجانب الاماراتي بعد ان ينتهي من تحقيقاته سوف يخطر الكويت بتفاصيل هذا الملف ونوه الصالح ان تصريحات رئيس الوزراء في هذا الشق كانت واضحة جدا بانه لن يتوانى نهائيا في اتخاذ الاجراءات القانونية المستحقة تجاه كل من كانت يثبت بان له دور في خلية الامارات التجسسية مشيرا ان ذلك من شانه تعزيز الثقة الكبيرة في سمو الرئيس بانه قادر على اداره شؤون الدولة لافتا بان هذه المرحلة تحتاج الى رجل دولة مثل شخصية الشيخ جابر المبارك لانه يقود حاليا مرحلة مفصلية في تاريخ الكويت السياسي بكل ثقة وثبات وعزيمة.

وحول تصريحات سموه حول حكم المحكمة الدستورية والقبول به ايا كانت نتائجة وفي المقابل قبول او رفض المعارضة له قال الصالح اذا لم يتم القبول بالحكم فهذا يعني عدم الثقة بالقضاء الكويتي وبالتالي عدم القبول بمؤسسات الدولة المختلفة مؤكدا ان افراد المعارضة يريدون ان يصدر حكم القضاء وفقا لما يتماشى من رغباتهم ومصالحهم وفي هذا الصدد ابدى الصالح التحية لبعض عناصر المعارضة ممن انتفضوا وانتصروا لانفسهم واكدوا انه اذا جاء حكم المحكمة الدستورية مؤيدا للصوت الواحد فانهم سوف يقدمون على الترشح في الانتخابات المقبلة مشيرا ان ذلك يعد انتصارا منهم للذات والخروج من مظلة اصحاب الاجندات الخاصة والوطنية وفي ذات السياق اكد الصالح انه في المقابل اذا جاء حكم المحكمة الدستورية بابطال مرسوم الصوت الواحد فلابد من القبول به واحترام الحكم لان ذلك يعني ايمانا بدولة المؤسسات مبينا ان من يريد الاستمرار في العمل السياسي يتعين عليه احترام دولة المؤسسات وان يسلك القنوات الرسمية القانونية لايصال وجهة نظرة لا ان يلجا للشارع والساحات العامة والتحركات المفتقدة للاهداف الوطنية.

واستطرد الصالح مناشدا سمو الرئيس بضرورة الانتفاضة الحقيقية فيما يتعلق بالقيادات الموجودة في مختلف وزارات ومؤسسات الدولة مشيرا ان الصراع في الكويت بات حول المكاسب الوظيفية والقيادية وقال يا سمو الرئيس لا نريد ان تنطبق مقولة «ما صاده عشي عياله» في حكومتك لافتا ان المحاكم مليئة بالقضايا الادارية بسبب التعنت والتعسف من قبل بعض المسؤولين والخاسر في النهاية المواطن الشريف والمال العام هو من يدفع التعويضات بسبب قرارات ادارية وقيادية الكثير منها خاطئة مشددا على ضرورة توجية اعضاء الحكومة وقياديهم الى الاصلاح.

وبدوره شدد النائب عدنان المطوع على ضرورة تطبيق القانون وفقا لمسطرة واحدة على الكل دون استثناء مشيرا ان ذلك هو الاساس لحل اي قضايا والقضاء على مختلف التجاوزات لافتا ان العدل هو اساس الحكم. واضاف المطوع في تصريح خاص لـ«الصباح» حول ما اكده سمو رئيس الوزراء مؤخرا اثنا لقائه بعدد من الاعلاميين ان القضاء على التسيب الحكومي لا يتحقق الا من خلال تطبيق القانون على المتجاوزين والمقصرين مهما كانت شخوصهم ووضع اسس قابلة للمراقبة والمحاسبة على مقياس الاداء مشيرا ان لقاء سموه ببعض الاعلاميين والتطرق لمختلف القايا يعد خطوة جيدة مشددا على ضرورة الا تكون الحكومة الطرف الضعيف الذي يشتكي دائما داعيا اياها بان تكون الطرف المنفذ ونوه المطوع الى ان اهم اسباب الفلتان الذي تعاني منه الكويت يعود للقصور والضعف في تطبيق القانون متمنيا ان يري ما اكده سمو الرئيس يتحقق على ارض الواقع من خلال خطوات جادة واضاف بدلا من تشكيل فريق حكومي يرصد التسيب الحكومي كان الاولي تطبيق قانون نبذ الكراهية على المتجاوزين وردعهم مشيرا الى ان تشكيل مثل هذا الفريق دون تطبيق للقانون لن يجدي شيئا.